

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١٨ لسنة ١٩٧٣

باعتبار مشروع إنشاء مساكن اقتصادية على الأرض الواقعة على شارع ابن عقيل أمام شركة البلاستيك (شافرمان) بفيكتوريا قسم المتزة بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مساكن اقتصادية على الأرض الواقعة على شارع ابن عقيل أمام شركة البلاستيك (شافرمان) بفيكتوريا قسم المتزة بمحافظة الاسكندرية الموضع حدوده ومعاله على الرسم المرافق .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة البالغ مساحتها ٢١٤٨١,٣٠ مترا مربعا ملك السادة المذكورين بالمذكرة المرفقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٢ (١ أغسطس سنة ١٩٧٣)
أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢١٨ لسنة ١٩٧٣ باعتبار مشروع إنشاء مساكن اقتصادية على الأرض الواقعة على شارع ابن عقيل أمام شركة البلاستيك (شافرمان) بفيكتوريا قسم المتزة بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة

في إطار خطة الدولة التي تهدف إلى توفير المساكن للواطنين من قوى الدخل المحدود وافق المجلس التنفيذي لمحافظة الاسكندرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ على مشروع إنشاء مساكن اقتصادية بشارع ابن عقيل أمام شركة البلاستيك (شافرمان) بفيكتوريا قسم المتزة .

وقد وقع الاختيار على الموقع المناسب لإقامة المشروع وهو عبارة عن قطعة أرض مساحتها ٢١٤٨١,٣٠ مترا مربعا تقريبا موضحة الحدود والمعال على الرسم المرافق ملك ورثة كل من محمد حسن الديب وأحمد إبراهيم غيث . الذين وافقوا على نزع ملكيتهم

ونظرا لأهمية المشروع وضرورة سرعة تنفيذه فقد أشارت محافظة الاسكندرية إلى أن المبلغ اللازم للتعمير عن نزع الملكية البالغ قدره ٢١٤٨١ جنيها و ٣٠٠ مليم قد أودع تحت يد الجهة المنوط بها صرف التعويضات لتحقيقها وطلبت السير في إجراءات استصدار قرار رئيس الجمهورية باعتبار المشروع مالف الذكر من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة له طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويقترح وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرافق منرغا في الصيغة القانونية ، برباء في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والتشييد

دكتور : محمود أمين عبد الحافظ

كشف

باسم ملاك الأرض الواقعة على شارع ابن عقيل تبع ١١٤ بفيكتوريا قسم المتزة

(١) ورثة محمد حسن الديب .

(٢) ورثة أحمد إبراهيم غيث .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٧٣

باعتبار مشروع توسيع طريق الزعيم جمال عبد الناصر بسيدي بشر قسم المتزة بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرار :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسيع طريق الزعيم جمال عبد الناصر بسيدى بشر (مياي) قسم المنزه بمحافظة الاسكندرية الموضع حدوده ومعالمه على الرسم المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض وما عليها لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة والبالغ مساحتها ٢٢١ مترا مربعا ملك السيد / عبد النبي السيد عبد النبي يوسف

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدرسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٣ (٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٧٣ باعتبار مشروع توسيع طريق الزعيم جمال عبد الناصر بسيدى بشر قسم المنزه بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة

سبق أن وافق المجلس التنفيذي لمحافظة الاسكندرية على توسيع طريق الزعيم جمال عبد الناصر لعرض ٣٥ مترا بدلا من ٢٥ مترا ، و صدر قرار باعتماد خط التنظيم الجديد لهذا الطريق .

وقد ترتب على اعتماد خط التنظيم دخول قطعة الأرض رقم ٥٧ - من تقسيم الجمعية التعاونية للعلمين بمبنى الموضع حدودها ومعالمها على الرسم المرافق - بما عليها من مبان حرسانية في نهو الطريق .

وتبلغ مساحة هذه القطعة ٢٢١ مترا مربعا ملك السيد / عبد النبي السيد عبد النبي يوسف الذي وافق على نزع ملكيته المتداخلة في المشروع وطالب بتعويض عن قيمة الأرض الضائعة وما عليها من أعمال أقامها بترخيص من الجهة المختصة بالمحافظة .

وقد أشارت محافظة الاسكندرية إلى أن التعويض اللازم عن نزع الملكية البالغ قدره ٢٢٣٠,٩٥ جنيها سيصدر دفعه من موازنة العام الحالي ١٩٧٣ وطلبت السير في إجراءات استصدار قرار رئيس الجمهورية باعتبار مشروع توسيع هذا الطريق من أعمال المنفعة العامة والإستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرافق مفرغا في الصيغة القانونية بوجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره

وزير الإسكان والتشييد

دكتور : محمود أمين عبد الحافظ

كشف بأسماء الملاك

السيد / عبد النبي السيد عبد النبي يوسف

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧٣

باعتبار مشروع إنشاء ساكن اقتصادية بشارع ملك حفي بسيدى بشر قسم المنزه بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات ؛

قرار :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مساكن اقتصادية على الموقع الكائن بشارع ملك حفي بسيدى بشر قسم المنزه بمحافظة الاسكندرية الموضع حدوده ومعالمه على الرسم المرافق .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة للمشروع المشار إليه في المادة السابقة والبالغ مساحتها ٢٦٥٠٠ متر مربع ملك كل من السيد / محمد عبد المنعم العيسى والإرسالية الأميريكية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدرسة الجمهورية في ٧ شعبان سنة ١٣٩٣ (٤ سبتمبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات